



موقف التيار الإسلامي في العراق من القضية الكردية 1949 – 2003 م دراسة تاريخية

الدكتور مجول محمد محمود العكيدي
مدرس / قسم التاريخ / كلية التربية / جامعة الموصل

مستخلص البحث

تعد القضية الكردية من القضايا البارزة التي عرفها تاريخ العراق السياسي الحديث والمعاصر، تلك القضية التي فشلت معظم الحكومات العراقية في إيجاد حل لها، لقد نالت تلك القضية اهتمام الرأي العام العراقي ومنها التيار الإسلامي العراقي ذلك التيار الذي تمثل في مجموعة من التنظيمات الحزبية الإسلامية فضلاً عن قيادات ذلك التيار، لقد اختلفت مواقف تلك الأحزاب والقيادات الإسلامية من تلك القضية باختلاف توجهاتها القومية والدينية ومدى ارتباطها الوثيق بالعراق كوحدة واحدة فمنهم من كان موقفه غامضاً ولم يتوضح خلال المراحل التي مرت بها تلك القضية من عمر العراق، ولكن يمكن القول ان البعض الآخر من تلك التنظيمات الإسلامية التي عرفها العراق حاولت ان تعتمد بعض الحلول التي عدت من وجهة نظرها حلول مرحلية تتناسب ومقتضيات المرحلة التي عاشها العراق ومنها الفيدرالية التي بدأت تطفو على المسرح السياسي العراقي عقب أحداث عام 1991. إلا انه وبصورة عامة يمكن القول ان التيار الإسلامي العراقي لم يهتم تلك القضية من تفكيره بهدف الحفاظ على التماسك الاجتماعي بين مكونات الشعب العراقي الذي يشكل الأكراد فيه جزءاً أساسياً من هذا المكون.

المقدمة



شغلت القضية الكردية في العراق حيزا كبيرا من اهتمام الرأي العام العراقي الرسمي والشعبي فلم يكن ذلك الاهتمام مقتصرًا على الأحزاب والشخصيات السياسية القومية والعلمانية فحسب بل شمل ذلك الاهتمام الأحزاب والتنظيمات الإسلامية التي عرفت الساحة السياسية العراقية فضلا عن رموز وقيادات الحركة الإسلامية المعاهدة في العراق، فعلى حد علمنا المتواضع فإن احداً لم يخصص دراسة تعبر عن وجهة نظر او موقف للتيار الإسلامي العراقي من القضية الكردية على الرغم من ان هناك بعض الإشارات لهذه المواقف وجدت في بعض المؤلفات التي تناولت تلك القضية وكان هذا سببا رئيسا في أهمية الكتابة في هذا الموضوع على الرغم من الصعوبات التي تقف في وجه أي باحث عند دراسته هذه المواضيع.

قسم البحث الى ثلاث مباحث تناول في المبحث الأول (القضية الكردية ومراحل تطورها في العراق) في حين تناول المبحث الثاني (الخارطة السياسية للتنظيمات وقيادات التيار الإسلامي في العراق 1949-1994، اما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة (مواقف تنظيمات وقيادات التيار الإسلامي من القضية الكردية).

المبحث الأول:

القضية الكردية ومراحل تطورها في العراق



تحتل القضية الكردية في العراق مكانة بارزة في تاريخه السياسي الحديث⁽¹⁾ شأنها في ذلك شأن بقية القضايا التي تعاني منها الأقليات القومية التي تقطن الوطن العربي وتتحسس بكيانها وتحاول تحديد وضعها داخل مختلف الأقاليم العربية في نطاق الوطن العربي الكبير حين تزول الإقليمية وتتلاشى الحدود المصطنعة التي تم التخطيط لها من قبل الاستعمار العالمي⁽²⁾ فالسياسة البريطانية في العراق وقبل استقلاله ركزت على تطوير دولة مركزية موحدة ذلك ان البريطانيين كانوا يعتقدون ان العرب والأكراد يمكن ان ينصهروا في بوتقة واحدة ليخرجوا منها بهوية قومية جديدة تقوم على المفهوم الإقليمي لدولة جديدة تربطهم فيها المصالح المشتركة⁽³⁾، وبعد إعلان تأسيس الدولة العراقية الحديثة بتنصيب فيصل بن الحسين (1882-1933) ملكاً على العراق في الثالث والعشرون من آب/ أغسطس عام 1921 وبعد مرور عام وبالتحديد في أيلول / سبتمبر عام 1922 سمح للشيخ محمود (1881-1956) الذي كان في ذلك الوقت منفياً في الهند بالعودة إلى السليمانية وإعلان نفسه حاكماً على كردستان فشكل حكومة وأنشأ الطوابع البريدية وفرض ضريبة الدخل وغيرها من الإجراءات الأخرى⁽⁴⁾، ولكن موافقة بريطانيا على زعامة الشيخ محمود لم تكن عملية انصاف من قبلها تجاه الأكراد بقدر ما كانت طمعاً في السيطرة على كردستان ومنعها لاي خرق لوقف إطلاق النار الذي انعقدت بموجبه هدنة مودرس في الثلاثين من تشرين الأول / أكتوبر 1918⁽⁵⁾ ولم يكتب لهذه الدولة النجاح اذ ان الشيخ لم يستطع المحافظة عليها ولم تمضي سبعة أشهر على تشكيلها حتى تجاهلت بريطانيا اعترافها بها. وشنت حملة عسكرية ضدها واحتلت عاصمتها بعد قصفها من قبل القوة الجوية البريطانية وهكذا تم إجهاض تلك الحكومة في مهدها واعادت كردستان إلى دائرة نفوذها⁽⁶⁾ ونفي



الشيخ محمود مرة أخرى ولم يرجع الى كردستان إلا في أيار / مايو عام 1941⁽⁷⁾.

بعد توقيع المعاهدة البريطانية العراقية الرابعة في الثلاثين من حزيران/ يونيو عام 1930 تبدأ مرحلة أخرى من مراحل السياسة البريطانية تجاه الأكراد، إذا تجاهلت المعاهدة حقوق الأكراد والذين قابلوها بالسخط والاستنكار شأنهم في ذلك شأن بقية أبناء الشعب العراقي الذين وجدوا فيها تقييداً للعراق وأشبه ما تكون بالاحتلال الدائم⁽⁸⁾ وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة تتقرب نهاية الانتداب في العام التالي راحت تستعد لبسط نفوذها الكامل على كل أرجاء المملكة العراقية بما فيها كردستان إذ كانت معظم القبائل تدار شؤونها بإشراف شيوخها أو زعمائها الدينيين في الوقت الذي تركت فيه بريطانيا أمور هذه القبائل ولم تتخذ أي إجراء أمام امتناع هذه القبائل عن دفع الضرائب أما الحكومة العراقية فقد بدأت بتقوية سلطتها خاصة بعد عقد المعاهدة السابقة بين تلك القبائل وكانت ترى حتمية الصدام معها⁽⁹⁾ وفي تموز/ يوليو عام 1931 ثار الشيخ احمد البارزاني (1892-1969) في مدينة عقرة ضد البريطانيين وشارك في قتل الحاكم السياسي البريطاني الكابتن سكورت، ثم ثار ثانية في عام 1933 إلا انه فشل ونفي إلى كركوك ثم إلى السليمانية إذ بقي هناك حتى عام 1945⁽¹⁰⁾.

وفي عام 1943 قاد الملا مصطفى البارزاني حركة مسلحة ضد الحكومة، وبعد سلسلة من المعارك جرت مفاوضات بين البارزاني والحكومة التي كانت برئاسة نوري السعيد (1888-1958) توصل الجانبان من خلالها إلى اتفاق تضمن عدة بنود أبرزها موافقة الحكومة على تشكيل ولاية كردستان على أن تتألف من كركوك والسليمانية واربيل والاقضية الكردية من مدينة الموصل، إلا ان تلك الاتفاقية رفضت من قبل بعض وزراء حكومة



نوري السعيد وبعض الساسة العراقيين مما أدى إلى استقالة حكومة نوري السعيد في الثالث من حزيران/ يونيو عام 1944 في حين قرر البارزاني الانسحاب الى كردستان ايران وبعد فترة من سقوط جمهورية مهاباد الكوردية التي أعلنها الاكراد عام 1946 في كردستان ايران، اتجه البارزاني الى الاتحاد السوفيتي لاجيء هناك⁽¹¹⁾ أحبطت مساعي الأكراد القومية بعد ان تبذرت الوعود التي قدمتها حكومة بغداد ولندن لهم وكان رد الفعل هو قيام عدد من الانتفاضات والحركات العسكرية ضد الحكومات العراقية المتعاقبة⁽¹²⁾ ومما لاشك فيه ان إخفاق العرب في خلق هوية وطنية تتميز عن القومية العربية كان السبب الرئيس في اعتماد الأكراد على القومية الكردية من اجل البقاء وراحت الحكومات العراقية تبحث عن محاولات تتمكن من خلالها الحد من القومية الكردية أو قمعها عن طريق فرض قيوداً إدارية في حين سمحت بنشر الدعاية للوحدة العربية الشاملة وكانت النتيجة انه راح الأكراد يبدون باستمرار تحفظات تجاه سياسة الحكومات العراقية كما أنهم لم يستطيعوا ان يعدوا الهوية الوطنية العراقية بديلاً عن القومية الكردية، وكان من الممكن ان يتحسن الوضع بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945) لو ان الحكومات عمدت إلى تخفيض القيود عن الأحزاب السياسية وانتهجت سياسة التسامح لان العرب والأكراد كانوا يتطلعون إلى نظام حكم يتمتع فيه الجانبين بالحريات الديمقراطية التي وعدوا بها خلال تلك الحرب⁽¹³⁾ وبعد تلك المدة لم يعد للأكراد شيئاً سوى متابعة العمل السري وهذا ما فعلوه عندما قاموا بتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني ذي الميول اليسارية في آب/ اغسطس 1946 وأعقب ذلك التاريخ الهدوء الذي ساد المنطقة وبدأ الأكراد بالتركيز على العمل المعرفي والذي تم من خلاله الاهتمام بالتراث الكردي ونشر الكثير عن ماضي ومشاهير الأكراد وقد أصبحت السليمانية مركزاً رئيسياً للنشاط الثقافي وبؤرة العمل القومي



الكردي⁽¹⁴⁾ بعد قيام ثورة الرابع عشر من تموز 1958 رحب الأكراد بها منذ اليوم الأول لقيامها خاصة ان تلك الثورة أعلنت أنها على استعداد لانتهاج سياسة متحررة أزاء⁽¹⁵⁾ وعلق الأكراد آمالهم على الجمهورية الجديدة وعدوها فاتحة عهد جديد في بناء وتطوير صرح العلاقات العربية . الكردية⁽¹⁶⁾ وكان من ثمار ذلك التقارب صياغة الدستور العراقي المؤقت بعد نجاح ثورة تموز 1958 والتأكيد على نص : ((ان العرب والأكراد شركاء في وطنهم العراق))⁽¹⁷⁾، عاد الملا مصطفى البارزاني من الاتحاد السوفيتي بعد ان كان لاجئاً هناك، وأعلن برنامج الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي اصدر صحيفة النضال (خه بات)⁽¹⁸⁾ وخلال تلك المرحلة بدأت مطالبة الأكراد تتحول من مجرد الرغبة في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية إلى نوع من التطلعات القومية التي تهدف إلى تغيير شكل النظام السياسي والحصول على حكم ذاتي كامل، وهذا ما كان يرفضه عبد الكريم قاسم⁽¹⁹⁾ الذي دخل في صراع مع الأكراد⁽²⁰⁾ فكانت حركة أيلول 1961 الكردية التي استمرت إلى العام 1974⁽²¹⁾ وقد شهد العام 1961 قيام البارزاني بتقديم عريضة باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني مطالباً الحكومة من خلالها بالاستقلال الذاتي الموسع في نطاق الدولة العراقية على ان ينفق في كردستان جزء كبير من عائد صناعته النفطية في منطقة كركوك والموصل، إلا ان ذلك الطلب رفض من قبل قيادة الثورة العراقية⁽²²⁾ كونه يمس بوحدة العراق السياسية والإقليمية، الأمر الذي أدى إلى انفصام التوافق فيما بين قاسم والأكراد ولم تلبث الحرب ان نشبت ثانية⁽²³⁾.

في أيلول/ سبتمبر استجابت الأحزاب الكردية للقيام بإضراب عام أعقبه هجوم مسلح انتهى باحتلال منطقة الحدود العراقية التركية في زاخو وبسط



نفوذ البارتيين على الاقضية الكردية في شمال الموصل واربيل والسليمانية⁽²⁴⁾ وأستمر القتال حتى سقوط قاسم في شباط 1963⁽²⁵⁾. جرت بعد ذلك مفاوضات بين ممثلي الحكومة الجديدة والحركة الكردية الاتفاق مبدئياً على حل القضية الكردية وحصل على اساس اللامركزية والادارة الذاتية للمنطقة الكردية⁽²⁶⁾ الا ان الموقف تصاعد من جديد وتوقفت المحادثات بين الطرفين وأدت إلى نشوب القتال في العاشر من حزيران/ يونيو عام 1963⁽²⁷⁾ في هذه الاثناء نجح المشير الركن عبد السلام محمد عارف بقيادة انقلاب تمكن من خلاله من تولي السلطة⁽²⁸⁾ ورغم نجاح الانقلاب الذي قاده عارف⁽²⁹⁾ واعتقد عارف ان إنهاء القتال في كردستان سوف يعزز نظامه لذا فانه اتخذ موقفاً تكتيكياً تجاه القضية الكردية اتسم بالمصالحة اذ اعتقد ان الأكراد قد تلقوا قسطاً من الضربات خلال الجولة الثانية من القتال وأنهم كانوا مستعدين على الأرجح للتخلي عن كثير من مطالبهم⁽³⁰⁾ من جهة اخرى كان عارف يميل الى الدخول في قتال ضدهم رغبة منه في إخضاع المنطقة لهيمنة الدولة المركزية⁽³¹⁾ وبعد اندلاع الحرب في حزيران/ يونيو عام 1963 تدخل الرئيس المصري جمال عبد الناصر فأوقف القتال في شباط / فبراير عام 1964 وتبادل الجانبين الاسرى، وما لبثت الحكومة العراقية ان أصدرت دستوراً مؤقتاً نص على: ((ان الشعب العراقي جزء من الأمة العربية هدفه الوحدة العربية الشاملة)) في حين عد الأكراد ذلك تراجعاً عما نص عليه دستور تموز 1958 ودخل الجانبان في مفاوضات ولم يتوصلوا من خلالها إلى نتيجة، الأمر الذي أدى إلى استئناف القتال في أوائل عام 1966⁽³²⁾ لكنه لم يستمر واضطر الطرفان إلى الدخول في مفاوضات جديدة تمخضت عن توقيع اتفاقية العاشر من شباط / فبراير عام 1966 والتي يقف وراءها بعض الاسباب، أبرزها رغبة عارف في تقوية سلطته خوفاً من قيام انقلاب ضده، اما بالنسبة للأكراد



فالسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي كانت تحيط بالحركة الكردية وغيرها من الأسباب⁽³³⁾، ومن ابرز النقاط التي تم الاتفاق عليها بموجب ذلك الاتفاق هي : إقرار الحقوق القومية للأكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية متأخية وتثبيت ذلك في دستور مؤقت⁽³⁴⁾ إلا ان الأوضاع أخذت منحى آخر في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف⁽³⁵⁾ الذي تعرض لضغوط من قبل كبار ضباط الجيش العراقي آنذاك، على أساس ان الحل العسكري هو أفضل من الدخول في مفاوضات مع الأكراد فاندلع القتال من جديد وباشرت القوات الحكومية بحملة عسكرية في الثاني من أيار/ مايو 1966 في مناطق هندرين وزوزك قابلتها القوات الكردية بهجوم مضاد⁽³⁶⁾ وبعد هذه المعارك أبدى الطرفان رغبة في إيقاف القتال والجروح إلى مفاوضات وبدأت الاتصالات بين الحكومة العراقية برئاسة عبد الرحمن البزاز⁽³⁷⁾ وقيادة الحركة الكردية أجرى البزاز حوارات مع شخصيات كردية عديدة وأبدت حكومة البزاز مرونة كافية في حل القضية الكردية، وخلصت إلى نتيجة إلى ان الصواب والطريق الصحيح لا يتم إلا عن طريق التفاهم⁽³⁸⁾ وقد نجح البزاز في إنهاء الحرب وفي وضع مشروع تسوية وكان برنامج الذي تعهد به هو ان الحكومة سوف تقوم ببذل كل ما في وسعها من اجل إعادة السلام في كل مناطق العراق⁽³⁹⁾ وبالفعل تم التوقيع على بيان التاسع والعشرون من حزيران 1966 الذي اشتمل على عدة نقاط منها اعتراف الحكومة بالقومية الكردية كقومية رئيسية⁽⁴⁰⁾ وقد ساد البلاد جو من الانفراج السياسي وارتفعت الأصوات بتأييد الديمقراطية والحل السلمي للقضية الكردية⁽⁴¹⁾ وفي الحادي عشر من آذار / مارس 1970 صدر البيان الذي تم بموجبه الاعتراف بالقومية الكردية وأقر البيان جميع الحقوق الثقافية واللغوية⁽⁴²⁾ وكانت حكومة البعث التي تولت مقاليد الامور عام



1968 هي التي مهدت واتفقت على اعلان ذلك البيان وكان السبب في فشل تطبيق بيان اذار مطالبة الأكراد في بعض الحقوق مثل التمثيل الخارجي والقوات العسكرية وبعض المطالب الاخرى والتي رفضتها الحكومة العراقية وبالتالي ادت الى استئناف القتال بينهما، ولعبت ايران دورا كبيرا خلال هذه الفترة والتي سبقتها بتقديم الدعم العسكري للمسلحين الاكراد وهو ما دفع الحكومة العراقية الى توقيع اتفاقية الجزائر عام 1975 م⁽⁴³⁾ فضلاً عن ذلك المساندة الإيرانية للحركة الكردية بقيادة الملا مصطفى البارزاني خلال الحقبة الممتدة من نيسان حتى كانون الأول 1974، وخوفاً من تطور التدخل الإيراني في العراق إلى الدرجة التي قد تتشب معها الحرب مباشرة تم التوصل إلى اتفاق بين العراق وإيران في آذار عام 1975 كان من نتائج ذلك الاتفاق انهيار شبه تام للحركة الكردية ولجوء البارزاني إلى إيران ومنها إلى الولايات المتحدة. حيث توفي في آذار 1979، أعلنت الحكومة المركزية في بغداد بانها سوف تطبق مشروع الحكم الذاتي الا أنه لم يطبق وخلال الحرب العراقية الايرانية 1980-1988، تمكنت الفصائل الكردية من الحصول على بعض المساعدات الايرانية كما تم تنسيق المواقف بين سوريا وإيران لدعم قيادات الحركة الكردية بزعامة جلال الطالباني من خلال إقامة تحالف بين الأحزاب والتنظيمات الكردية المعارضة للقيادة العراقية⁽⁴⁴⁾ وبعد حرب الخليج الثانية عام 1991 ثار الاكراد في مدن السليمانية واربيل وزاخو وكركوك، الا ان تلك الحركات فشلت، اذ سرعان ما اعادت السلطة المركزية بسط نفوذها على المناطق الشمالية بعد قيام قواتها العسكرية باقتحام المدن الكردية وفشلت بذلك مساعي الاكراد في تحقيق اهدافهم لعدة اسباب منها بساطة اسلحة المقاتلين الاكراد وعدم معرفتهم استخدام الاسلحة التي تم الاستيلاء عليها في اثناء تلك الاحداث⁽⁴⁵⁾ لكنهم أعادوا سيطرتهم على المناطق الكردية في السليمانية واربيل ودهوك بعد انسحاب القوات العراقية



وبمساعدة ودعم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي حضرت على القوات العراقية دخول هذه المناطق بموجب قرار من الأمم المتحدة المرقم 688 في نيسان/أبريل، عام 1991 والذي حضر امتداد نفوذ الحكومة المركزية داخل خط العرض 36 وبذلك تمكن الأكراد ومنذ ذلك التاريخ من تحقيق إقليمهم المنشود⁽⁴⁶⁾.

المبحث الثاني:

الخارطة السياسية للتنظيمات وقيادات التيار الإسلامي في العراق 1949-1994

يعد التيار الإسلامي العراقي على المستوى التاريخي حالة متجذرة في تركيبة المجتمع العراقي، اذ تميز العراق ومنذ القدم بانه مادة التفاعلات التغييرية، وما تمخض عنها من ثورات وانتفاضات اسلامية تصحيحية



فالتيار الاسلامي المعاصر هو امتداد طبيعي لذلك الواقع اذ شكل جزءاً هاماً من تاريخ النهضة الاسلامية الطويل⁽⁴⁷⁾ ففي اوائل الاربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين تأسست تنظيمات اسلامية كانت تعد جديدة في توجهاتها الفكرية ونظرتها الى واقع الامة الاسلامية وكان معظمها امتداد للحركات الاسلامية التي ظهرت في بلدان عربية كجماعة الاخوان المسلمون وحزب التحرير الاسلامي⁽⁴⁸⁾ فضلاً عن حزب الدعوة الاسلامية والحزب الاسلامي العراقي وغيرها وفيما يلي عرض موجز لتلك التنظيمات الاسلامية:

1. جماعة الاخوان المسلمون:

تم تأسيس جماعة الاخوان المسلمون في مصر عام 1928 في مدينة الاسماعلية المصرية الواقعة على قناة السويس على يد حسن البنا (1906-1949) والذي كان يعمل معلماً في المدارس المصرية، وبعد عدة اعوام اصبحت اكبر الجماعات الاسلامية التي انتشرت في معظم ارجاء العالم العربي والاسلامي⁽⁴⁹⁾ اما في العراق فقد ظهرت افكار الاخوان المسلمون في مدينة الموصل ويعود ذلك الى طبيعة اهلها ونزعتهم الدينية لذلك كانت استجابتهم للحركات الاسلامية سريعة فالجماعة ظهرت في الموصل أولاً ثم قاموا بنشر افكارها في الوقت الذي لم يظهر هكذا تنظيم في بغداد حتى عام 1945⁽⁵⁰⁾ لكن الموصل وجدت الدعوة فيها أفقاً مناسباً لنموها لاسيما وجود بعض قيادي التيار السلفي ومنهم الشيخ عبد الله النعمة (1873-1950)⁽⁵¹⁾ ويعد محمد محمود الصواف (1915-1992) من اوائل الشخصيات التي تاثرت بدعوة الاخوان في مصر بعد ان تعرف عن كُتب عليها من خلال دراسته في الأزهر على مرحلتين (1939-1943) بعد زيارته الى المركز العام للاخوان المسلمون في منطقة الحلمية المصرية



واطلاعهم على مبادئ الإخوان ولقائه بالمرشد العام البنا⁽⁵²⁾ وبعد عدة اجتماعات تقرر تقديم طلباً الى وزارة الداخلية لاجازة الجمعية باسم الاخوة الاسلامية وهو ما تم الحصول عليه اذ تمت الموافقة على اجازة الجمعية في الثالث عشر من ايلول 1949 وبعد اجراء الانتخابات أصبح الشيخ امجد الزهاوي (رئيساً) ومحمد محمود الصواف (سكرتيراً)⁽⁵³⁾ وبعد سنوات عدة اصبح للجمعية فروع في الموصل وكركوك وسامراء وبعقوبة وتكريت والبصرة والرمادي والفلوجة وغيرها⁽⁵⁴⁾.

2. حزب التحرير الاسلامي:

أسس حزب التحرير الإسلامي في القدس عام 1953 على يد الشيخ تقي الدين النبهاني⁽⁵⁵⁾ دخلت أفكار حزب التحرير الإسلامي الى العراق مع بداية ظهوره في العام 1953⁽⁵⁶⁾ الا ان نشاطه بدأ بالاضمحلال بعد ثورة الرابع عشر من تموز 1958⁽⁵⁷⁾ وبعد عبد الفتاح شعبان بنشر (المعلم والاردني الاصل) هو اول من قام بنشر مبادئ وافكار ذلك الحزب في العراق⁽⁵⁸⁾، قدم اعضاء الحزب طلباً الى وزارة الداخلية في التاسع عشر من تشرين الثاني عام 1955 للسماح له في العمل الا ان الوزارة المذكورة رفضت طلبه، وردت على ذلك باعتقال بعض دعاة الا ان الحزب ظل يمارس نشاطه بصورة سرية حتى قيام ثورة الرابع عشر من تموز 1958⁽⁵⁹⁾. عاد حزب التحرير الى الظهور من جديد على يد مجموعة من دعاة الذين قدموا طلباً الى وزارة الداخلية جاء فيه: ((لما كان الاسلام فكرة سياسية واقعة ووجهة نظر في الحياة ونظاماً ما يعالج مشاكل الحياة معالجة صحيحة وينظر الى جميع الافراد نظرة انسانية واحدة بغض النظر عن الجنس او الدين او اللون او اللغة او المذهب.....))⁽⁶⁰⁾ وبرز من قدم ذلك الطلب كل



من عبد الجبار عبد الوهاب الحاج بكر، محمد عبيد البياتي، عبد الجبار حسين الشخيلي، غصوب يونس الجبوري، صالح الحاج عبد الوهاب الحاج بكر، عبد الهادي علي النعيمي، محمد سليم الكواز وآخرون. أعرب في منهجه عن استئناف الحياة الإسلامية وحمل الدعوة الإسلامية وبناء المجتمع على أسس الإسلام⁽⁶¹⁾، والملفت للنظر أن الحزب يبني تحليلاته ومواقفه السياسية على أساس الصراع القائم بين الانكليز (الامبراطورية البريطانية العجوز) والامريكيين (الامبراطورية الأمريكية الفتية)، كما يطلق عليها ويذهب إلى أن كل مشكلة في العالم تدخل ضمن الصراع بين هاتين الدولتين⁽⁶²⁾.

3. حزب الدعوة الإسلامية:

من الأحزاب التي عرفت الساحة العراقية وهو تنظيم إسلامي سعى إلى إقامة دولة إسلامية، ومن أبرز أعضائه محمد باقر الصدر (1933-1980) وهو عالم ديني ومفكر كرس حياته للإسلام ولمواجهة الفكر الشيوعي⁽⁶³⁾ شكل حزب الدعوة بعد أن تكاملت مقومات تأسيسه من الناحية النظرية والعملية وكانت بدايات تأسيسه لقاء عقد في تشرين الأول 1957 ضم محمد باقر الصدر مع شخصيات عدة توزعوا بين علماء دين ومتقنين إسلاميين اجتمعوا في منزل المرجع الديني محسن الحكيم (1889-1970) وكان ذلك اللقاء بمثابة الاجتماع التأسيسي⁽⁶⁴⁾، وهناك إشكالية في تحديد التاريخ الحقيقي لتأسيس الحزب، إلا أن التاريخ الأقرب للصواب وفقاً للمعطيات هو أن الحزب قد تأسس في أواخر عام 1957 في مدينة النجف الأشرف⁽⁶⁵⁾ عد الصدر أبرز المؤسسين الذين أرسوا القواعد الفكرية والأسس التنظيمية للحزب وحدد مساره الحركي⁽⁶⁶⁾ انتشرت تنظيماته السرية في صفوف أبناء المذهب (الجعفري) استغل من قبل نظام عبد الكريم قاسم



وأجهزته الأمنية والإعلامية في الحد من ازدياد النفوذ الشيوعي لاسيما في وسط وجنوب العراق وتمثل ذلك بإصدار العديد من علماء الدين فتاوى تحرم الانتماء الى الأحزاب الشيوعية، ورغم ذلك فان الحزب لم يتمكن من ان يصبح فعالاً وقادراً على التأثير في مجريات الأحداث خلال الفترة بين عامي (1958-1963)⁽⁶⁷⁾.

4. الحزب الإسلامي العراقي:

من الأحزاب الإسلامية التي ظهرت على الساحة السياسية العراقية فضلاً عن كونه من التنظيمات الإسلامية التي كانت قد دعت الى محاربة كل تطلع جهوي من شأنه شذمة الوحدة الإسلامية في المجتمع العراقي⁽⁶⁸⁾، جاءت المادة الثانية في دستور الحزب لتوضح غايته ((بانه يهدف الى تطبيق أحكام الإسلام تطبيقاً كاملاً وشاملاً بجميع شؤون الحياة وأمور الأفراد والدولة ابتغاء مرضاة الله سبحانه وتعالى واسعاداً للناس في دنياهم واخرتهم....))⁽⁶⁹⁾ في شباط 1960 قدم كل من إبراهيم عبد الله ونعمان عبد الرزاق السامرائي وصبري محمود الليلة ووليد عبد الكريم الاعظمي وابراهيم منير المدرس وفليح حسن الصالح وفاضل دولان العاني وعبد الجليل ابراهيم والدكتور جاسم العاني والدكتور يوسف طه وحמיד الحاج حمد ذهبية والحاج محمد اللافي طلباً الى وزارة الداخلية لتأسيس الحزب الاسلامي⁽⁷⁰⁾ وقد قام الحزب بتقديم اسم المجتهد محسن الحكيم بوصفه راعياً للحزب⁽⁷¹⁾، اجيز الحزب بتاريخ السادس والعشرين من نيسان 1960 / ابريل عقد الحزب مؤتمره الاول في دار الاخت المسلمة في التاسع والعشرون من تموز / يوليو 1960⁽⁷²⁾، اصبح للحزب خلايا في بغداد والرمادي وسامراء⁽⁷³⁾ وبرز ما قام به الحزب هو نشره لمذكرة رفعها الى عبد الكريم قاسم في الخامس من تشرين الاول 1960 ونشرتها جريدة الفيحاء التي كانت تصدر اسبوعياً



في الحلة والمذكرة كانت في مجملها اتهام للنظام السياسي القائم في العراق انذاك⁽⁷⁴⁾ وبسبب تزايد النقد الذي وجهه الحزب الى الحكومة اضطرت وزارة الداخلية الى سحب اجازته عام 1961 كما القي القبض على معظم اعضائه وذلك لمساهمتهم في تاليب الراي العام ضد الحكومة⁽⁷⁵⁾.

5. منظمة العمل الإسلامي:

لا تتفق المصادر التاريخية في وضع تاريخ يحدد تاسيس منظمة العمل الاسلامي فضلاً عن وجود اختلاف اخر يتعلق باسم المنظمة، لكن وعلى الرغم من كل ذلك الاختلاف فان اسم التنظيم في داخل العراق هو ((حركة الطلائع الرساليين))⁽⁷⁶⁾ كذلك فان المنظمة حددت عام 1967 تاريخ حقيقي لتاسيسها وتقول في احدى ادبياتها ((في نهاية عام 1967 تاسست الحركة الرسالية في العراق والتي اطلق عليها عام 1979 اسم منظمة العمل الاسلامي وجاء تاسيسها استجابة حضارية لحاجة كان يعيشها شعبنا في العراق الذي هو جزء لايتجزء من الامة الاسلامية بشكل عام والامة العربية بشكل خاص والتي كانت تعيش الام هزيمة حزينان امام الكيان الصهيوني))⁽⁷⁷⁾ طرح اسم منظمة العمل الاسلامي خلال الاشهر الاولى من قيام الثورة الاسلامية في ايران في نيسان عام 1979 على وجه التحديد⁽⁷⁸⁾ واصبح محمد مهدي الشيرازي مرشداً روحياً لها فضلاً عن محمد تقى المدرسي الذي عدّ المؤسس الحقيقي والمجدد للمعالم الفكرية والثقافية للمنظمة⁽⁷⁹⁾ اصبح للمنظمة فروع في كردستان والمدن الجنوبية فضلاً عن دول الخليج العربي خاصة البحرين والكويت والجزيرة العربية فضلاً عن ايران⁽⁸⁰⁾.

6. المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق:



كانت بدايات نشوء هذا التنظيم في طهران عام 1982 كمظلة تتصوي تحت لوائها كافة مجموعات المعارضة الإسلامية، اختير محمد باقر الحكيم نجل المجتهد محسن الحكيم ليكون على رأس ذلك المجلس وكان لذلك الاختيار أثر في توفير مزايا سياسية مباشرة إذ سرعان ما التحق به عدد من رجال الدين الذين انجذبوا له بسبب الوزن الديني والاجتماعي الذي امتلته عائلة الحكيم⁽⁸¹⁾ أصبح للمجلس قوة عسكرية تم تشكيلها إبان الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988 من المعارضين للنظام السياسي في العراق عرف بـ (فيلق 9 بدر) ومن ابرز اعضاء المجلس فضلاً عن محمد باقر الحكيم محمد الهاشمي الذي تولى رئاسة المجلس في المرحلة الاولى لانطلاقته فضلاً عن شخصيات اخرى مثل السيد حسين الصدر والشيخ محمد الناصري والسيد كاظم الحائري وغيرهم، وامتلك المجلس علاقات مع الفصائل الإسلامية العراقية الاخرى اتخذت علاقاته معها اشكال مختلفة منها التحالف شبه الدائم وكذلك الحوار الهادف الى ايجاد حل للازمات وكذلك الشكل التنسيقى المحدود الذي غالباً ما ينعكس في اوقات الازمات⁽⁸²⁾.

7. الحركة الإسلامية في كردستان العراق :

تعود بدايات هذه الحركة الى العام 1978 وقد ظلت تعمل بصورة سرية ركزت على إعداد أعضائها روحياً وعقلياً حتى عام 1984 عندما قام بعض اعضائها بالخروج الى الجبال اذ اسسوا هناك حركة الرابطة الإسلامية وفي عام 1987 افتى الشيخ عثمان بن عبد العزيز بالهجرة الى الجبال والمناطق البعيدة عن السلطة المركزية⁽⁸³⁾ وفي ذلك أعلن عن تأسيسها وقد ضمت بين صفوفها المتقنين الاسلاميين من بقية الاتجاهات التي مثلت حركة



الاخوان المسلمين⁽⁸⁴⁾ امتلكت الحركة جناحاً عسكرياً عرف بالجيش الاسلامي الكردستاني، للحركة اهداف كما ان لها علاقات اقليمية ودولية منها السعودية وايران وتركيا فضلاً عن وجود مكتب لها في سوريا⁽⁸⁵⁾ ويعد عثمان بن عبد العزيز هو المرشد العام للحركة⁽⁸⁶⁾.

8. الاتحاد الإسلامي الكردستاني:

من التجارب البارزة في ميدان العمل الاسلامي المعاصر في كردستان العراق⁽⁸⁷⁾ وهو امتداد لجماعة الاخوان المسلمين العاملة في الساحة العراقية⁽⁸⁸⁾ والتي تعود الى اكثر من اربعين عاماً عندما كان لمرشد الاخوان المسلمين في العراق انذاك الشيخ محمد محمود الصواف والشيخ امجد الزهاوي جولات ولقاءات مع علماء الدين ومتقفي الاكراد خلال تلك المرحلة⁽⁸⁹⁾، وبعد احداث عام 1991 التي اعقبت حرب الخليج الثانية وقعت المنطقة ضمن ماسمي (بالملاذ الامن) اذ استفادت الجماعة الاسلامية من ذلك التطور فبدأت بإظهار بعض النشاطات الاسلامية من واجهات عديدة برزت من خلالها الجماعة في الساحة السياسية الكردية كقوة إسلامية شاركت في الانتخابات التي جرت في عام 1992 وعندما قررت الجبهة الكردستانية عام 1992 إجراء انتخابات لتشكيل برلمان وحكومة اقليمية شاركت الجماعة بالاتفاق مع الحركة الإسلامية في كردستان بعد ان أصدر برلمان كردستان قانوناً خاصاً بالاحزاب والجمعيات قررت الجماعة ان تعلن عن نفسها كحزب سياسي قدمت على اثرها طلباً الى وزارة الداخلية في الاقليم في السادس من شباط / فبراير 1994 وأعلن عن تأسيس الاتحاد الإسلامي الكردستاني⁽⁹⁰⁾ واختير صلاح الدين محمد بهاء الدين أميناً عاماً له⁽⁹¹⁾ وجاء في احد أدبيات الحزب بأنه اصلاحي يهدف الى إقامة حياة مدنية اسلامية، وليس للحزب قوة عسكرية⁽⁹²⁾.



أما بالنسبة لأبرز قيادات التيار الإسلامي تبرز لنا بعض الشخصيات الإسلامية ومنها :-

1- الشيخ أمجد الزهاوي (1883-1967):

وهو أمجد محمد سعيد محمد فيضي الزهاوي ولد في بغداد درس في مدارسها الابتدائية والاعدادية سافر الى استنبول في تركيا ودرس في كلية القضاء الشرعي وتخرج منها عام 1906، عاد بعد ذلك الى العراق وتقلد عدة وظائف، ففي عام 1921 تولى وظيفة مستشاراً للحقوق في وزارة الاوقاف ثم أصبح أستاذاً للشرعية الاسلامية في كلية الحقوق العراقية وتقلد وظيفة رئيس مجلس التمييز الشرعي السني عام 1933 وظل فيه حتى عام 1947، أسس العديد من الجمعيات الدينية الاسلامية وكانت له مواقف سياسية عديدة تجاه بعض القضايا العراقية والعربية والاسلامية ومنها القضية الفلسطينية التي عدها قضية العرب والمسلمين الاولى اشتهر في ميدان المحاماة وابرز قضية ترافع فيها هي قضية الشيخ ضاري⁽⁹³⁾ الذي قتل الكولونيل لجمان احد الضباط الانكليز في العراق خلال مرحلة الاحتلال البريطاني عام 1914، هاجر الى السعودية عام 1959 ثم عاد الى بغداد توفي في السابع عشر من تشرين الثاني 1967⁽⁹⁴⁾.

2- السيد محسن الحكيم (1889-1970):

ولد في النجف وتتلذذ على يد عدد من كبار مراجع الدين فيها حصل على درجة الاجتهاد منذ سن مبكرة بدأ حياته الجهادية منذ عام 1914 ضد الانكليز في معارك الشعبية جنوبي العراق، لعب دوراً قيادياً في الحركة الاسلامية في العراق منذ الخمسينيات وكانت له مواقف حازمة خلال العهد الملكي عرف عنه محاربته للفكر الشيوعي⁽⁹⁵⁾ اذ شكل مع الشيخ أمجد



الزهاوي جبهة واحدة من علماء الدين لمواجهة ذلك الفكر والذي اشتد خلال العام 1959 وهو ما عرف بالمد الأحمر الشيوعي⁽⁹⁶⁾ وقد اصدر الحكيم فتوى تحرم الانتماء الى الحزب الشيوعي⁽⁹⁷⁾ كانت لها اصداء في ارجاء العالم الاسلامي وحدثت بليلة كبيرة في صفوف الشيوعية⁽⁹⁸⁾.

3- علي محمد رضا كاشف الغطاء (1912-1991) :

ولد في النجف تتلمذ على اقطاب اسرته العلمية واجيز بالقصة والاصول والمنطق⁽⁹⁹⁾ اصبح عميد لعائلة كاشف الغطاء وهي احدى العوائل العربية العريقة في مدينة النجف الاشرف، كان يتمتع بنفوذ وخطوة كبيرة بين العشائر العربية ويعد واحد من أبرز المجتهدين الشيعة العرب، عرف بميوله تجاه الحكومات بدلالة تأييده لإجراء استفتاء حول قيام المجلس التأسيسي العراقي وقد دخل في خلاف مع بعض المجتهدين الفرس الذين كانوا يقيمون في العراق خلال ذلك التاريخ⁽¹⁰⁰⁾ يصفه خصومه بأنه كان شخصاً عادياً في الحوزة العلمية وليس له درجة علمية على الرغم من كونه ينحدر من أسرة علمية معروفة ولكنه كان ميالاً نحو الرئاسة والوجاهة ولا توجد له قاعدة شعبية⁽¹⁰¹⁾ دعي كاشف الغطاء الى العديد من المؤتمرات الاسلامية والدولية كان طموحاً للزعامة الدينية ومن مناصري الفكرة القومية العربية له عدة مؤلفات ابرزها (نهج الهدى 1935)⁽¹⁰²⁾.

4- الشيخ محمد رضا الشبيبي (1889-1965):

ولد في النجف ينتسب الى الاسرة الشبيبية التي تعود في اصلها الى منطقة بطائح جنوب العراق، من دعاة الحرية والاستقلال تلقى علومه على يد والده الشاعر محمد جواد الشبيبي، درس على يد عدد من المجتهدين من امثال السيد مهدي بحر العلوم ومحمد حسن المظفر وهادي كاشف الغطاء، كان ميال للاستقلال والتحرر الوطني برز دوره الوطني خلال الحرب



العالمية الاولى 1914-1918 اذ اشترك مع المجاهدين في معارك الشعبية ضد الانكليز، تقلب في عدة مناصب وزارية وانتخب في اكثر من مجمع علمي حصل على شهادة الدكتوراه الفخرية في اللغة العربية له عدة مؤلفات منها (ديوان الشبيبي 1940)⁽¹⁰³⁾ برز قبل الحرب العالمية الاولى أديباً ومفكراً ثم سياسياً تسلك سلم المجد والشهرة بسرعة دخل السياسية من أوسع أبوابها في مرحلة تاريخية صعبة⁽¹⁰⁴⁾.

5- الشيخ محمد محمود الصواف (1915-1992) :

ولد في الموصل وسط اسرة متواضعة دخل المدرسة الاسلامية وتتلّمذ على يد شيوخ الموصل، كما دخل المدرسة الفيصلية عام 1930 وتخرج منها عام 1936، عمل في حقل التعليم بعد ان أنهى دراسته في الأزهر في مصر وحصوله على شهادة الماجستير في القضاء الشرعي أسهم في تأسيس العديد من الجمعيات الدينية ومنها جمعية الأخوة الإسلامية وأصبح سكرتيرها العام وقف ضد المد الشيوعي في العراق وله عدة مواقف تجاه القضايا السياسية التي شهدتها الساحة العراقية كما ولعب دوراً كبيراً في دعم القضايا العربية والإسلامية ومنها القضية الفلسطينية والقضية المصرية فضلاً عن دعمه لحركات التحرر في المغرب العربي، غادر العراق عام 1959 بسبب تهديد الشيوعيين له واستقر في السعودية حيث مارس نشاطه الديني والسياسي له عدة جولات في معظم أرجاء العالم الإسلامي في أفريقيا واسيا وله عدة مؤلفات أبرزها المخططات الاستعمارية لمكافحة الإسلام 1965⁽¹⁰⁵⁾.



المبحث الثالث:

مواقف التنظيمات وقيادات التيار الإسلامي من القضية الكردية

عندما ينظر الى مواقف التنظيمات الاسلامية العراقية من القضية الكردية نجد انها متباينة فيما بينها، فالاخوان المسلمون وخلال العقود الستة الماضية من دخول العمل الاخواني الى العراق كان موقفهم غامضاً تجاه تلك القضية ربما يعود السبب في ذلك الى ان تلك الجماعة كانت تنظر الى الحركة الكردية كحركة قومية بالمعنى السلبي⁽¹⁰⁶⁾ ان جمعية الاخوة الاسلامية الغطاء الذي مارس الاخوان من خلالها عملهم وعلى الرغم من ان رئيسها الشيخ امجد الزهاوي (كردي الاصل) ولها فروع في معظم المدن الكردية رغم ذلك كله لم يرد في منهاجها ولا في أدبياتها وصحافتها شيء عن الكرد ومطالبهم القومية⁽¹⁰⁷⁾ ويذهب احد الكتاب الى اتهام الجماعة الاخوانية بانها تكيل بمكيالين عندما يطرح امامها موضوع القضية الكردية وانها أي الجماعة تصف كل ماله علاقة بالقضية الكردية بالعصبية والجهالة القومية المشبوهة⁽¹⁰⁸⁾ وبما ان النزعات الوحشية العربية للمجموعات النخبوية في بغداد والموصل في عقود الخمسينيات والستينيات كانت تميل الى تفادي توكيد النزعة القومية الكردية في اطار قاموسها السياسي، وباعتبار ان معظم الاكراد هم من (أهل السنة) راح البعض منهم يتطلع الى جماعة الاخوان بهدف الحصول على دعم منهم الا ان ذلك التوجه ثبت انه كان مخيباً للأمال بسبب معارضة الجماعة لفكرة السعي من اجل إقامة وطن قومي للأكراد⁽¹⁰⁹⁾ وعلى الرغم من ذلك برز موقف للاخوان تجاه تلك القضية وكان ذلك عام 1959 خلال الاحتفالية التي إقامتها الجماعة بمناسبة عيد تأسيس الجيش العراقي في السادس من كانون الثاني/يناير من ذلك العام في جامع ابي حنيفة النعمان اذ رفعت الجماعة شعارات



الاخوة العربية الكردية الى جانب شعار الوحدة العربية والمعاداة للشيوعية مما أدى الى حدوث صدامات مع المقاومة الشعبية ومداهمة الجيش والشرطة للجامع والقبض على محمد محمود الصواف وتسعة واربعون عنصراً اتهموا بالتحريض على العصيان ضد السلطة⁽¹¹⁰⁾.

وفيما يتعلق بموقف حزب التحرير الاسلامي فلم يرد في منهاجه اية مادة تتعلق بهذه القضية كما لم يبدي أي اهتمام بها مع العلم ان الحزب كان يركز على المسائل السياسية اكثر من المسائل الشرعية وعلى الرغم من ان الحزب كان يهدف الى اقامة دولة الخلافة الإسلامية لكنه لم يولي هذه القضية أي اهتمام⁽¹¹¹⁾ وبتاريخ الحادي والثلاثين من كانون الثاني/يناير عام 2004 اصدر حزب التحرير (ولاية العراق) بياناً بعنوان الفيدرالية عدها مؤامرة كبرى لتقسيم العراق وقد أدرج ضمن ذلك البيان بعض الحجج والادلة التي حاول من خلالها التأكيد على ان حصول الاكراد على الفيدرالية يعد من المحرمات حسب وجهة نظره⁽¹¹²⁾.

في حين ان حزب الدعوة الإسلامية لم يتطرق في منهاجه خلال عقد الستينيات من القرن الماضي الى القضية الكردية⁽¹¹³⁾ وبتاريخ الحادي عشر من اب / اغسطس عام 1986 نشرت جريدة الجهاد لسان حال حزب الدعوة مقالاً تحت عنوان: ((تصورات الدعوة الإسلامية حول القضية الكردية)) جاء فيه: ((ان اللغة العربية هي لغة القرآن وهي اللغة الرسمية في العراق)). أي انه من باب مفهوم المخالفة ان اللغة الكردية لا يمكن ان تكون لغة رسمية لانها ليست لغة القرآن، والعراق جزء لا يتجزأ عن الوطن الاسلامي ومنطقة كردستان جزء لا يتجزأ عن وحدة العراق السياسية⁽¹¹⁴⁾ وتحت عنوان البديل السياسي والقضية الكردية ومسائل هامة كتب الشيخ محمد مهدي الاصفى⁽¹¹⁵⁾ الناطق باسم حزب الدعوة الإسلامية حول



الطروحات السياسية لمسألة العراق في الرابع والعشرين من اب 1987 ما يلي: ((وحدة شعب العراق ووحدة تراب العراق ووحدة سيادة العراق....)) وكان حزب الدعوة قد اكد في مناهجه بانه سيعطي الحكم الذاتي للاكراد والذين يسكنون الوية السليمانية واربيل ودهوك⁽¹¹⁶⁾ وتتوضح صورة موقف حزب الدعوة تجاه القضية الكردية من خلال حديث محمد مهدي الاصفي لمجلة دير شبيغل الالمانية في التاسع عشر من كانون الاول عام 1983 حول ذلك الموقف بقوله: ((لنا مع الاخوة الاكراد افضل العلاقات ونطمح ونعمل لتنميتها يوم بعد يوم وخلال فترة التعامل مع هؤلاء الاخوة وجدنا فيهم الصبر والصدق والجدية في العمل والقيم الأخلاقية الكريمة.....))⁽¹¹⁷⁾ وفي برنامج الحزب عام 1992 دعا حزب الدعوة الى إعطاء المنطقة الكردية الحكم الذاتي الحقيقي وكذلك منح الأكراد حق استخدام وممارسة حقوقهم الثقافية واللغوية في شؤونهم الحياتية وضمان مشاركتهم في النظام السياسي للبلاد ومؤسسات الدولة بما يتناسب مع سكانهم وتأكيد مساواة الأقليات القومية والدينية في الحقوق والواجبات⁽¹¹⁸⁾.

أما بالنسبة لموقف الحزب الإسلامي العراقي فقد اعلن الحزب في بداية تأسيسه بأنه ينظر الى جميع القوميات الموجودة في العراق نظرة احترام لحقوقها ولايفرق بين قومية وأخرى⁽¹¹⁹⁾ في جانب اخر تميل معظم الآراء الى ان موقف الحزب كان غامضاً طوال سنوات الحرب والهدنة التي كانت قد وقعت بين الحكومة العراقية والقيادة الكردية ويعتقد الحزب الإسلامي بان ماحدث للاكراد إنما هو أمر طارئ اصيب به كل العراقيين خلال مراحل من تاريخ العراق⁽¹²⁰⁾، وخلال أحداث عام 1991 التي أعقبت حرب الخليج الثانية لم يسجل للحزب أي موقف ولكن يمكن الوقوف على ملاحظات الحزب من خلال بعض المقالات التي كانت تعبر عن وجهة نظره حيال تلك القضية ومنها مجلة دار السلام التي كانت تصدر في لندن، ففي احد



المقالات الذي جاء بعنوان (مخطط تغيير ام مخطط فتنة) تقول المجلة : ((لقد تصاعد الحديث في الآونة الأخيرة عن تقسيم العراق وعن إقامة دول طوائف فيه وتمزيقه الى كيانات صغيرة ورغم ان اصحاب النوايا الخبيثة يتبرأون من هذه المشاريع السوداء الا ان كل الدلائل تشير الى كذب دعواهم والى ان ما هو معلن من اهداف ونوايا التغيير يخفي وراءه أهدافاً مبطنه من اجل تدمير العراق ووضع على طريق مجهول تحف به المخاطر وتكتفه الالهوال....))⁽¹²¹⁾ وخلال الحرب التي شنتها الولايات المتحدة وبريطانيا واحتلالهما العراق عام 2003 ذكر احد ابرز اعضاء الحزب وهو محمد احمد الراشد وهو يتحدث عن دواعي تلك الحرب بقوله: ((تقسيم العراق فوراً بلا مقدمات او على مرحلتين بعد تكوين الفيدراليات التي يتطور امرها بعد سنوات الى استقلال وينصرف الأكراد حينئذ الى ترسيخ قواعد دولتهم الوليدة وتوسيعها....))⁽¹²²⁾ وعودة الى موضوع الفيدرالية فقد أصدر الحزب في تشرين الاول / أكتوبر عام 1992 بياناً وضع فيه موقفه من الفيدرالية وجاء ذلك البيان بعنوان موقف الحزب الإسلامي حول مشروع الفيدرالية الكردية جاء فيه: ((أيها الشعب العراقي الابي يجد الحزب الإسلامي العراقي نفسه ملزماً بان يتحدث بصراحة حول الفيدرالية التي يطالب بها الأكراد في العراق رغم ثقل الكلام الصريح على النفوس في وقت تراحم فيه العواطف الرؤية العقلانية المراعية لمصالح الامة الاسلامية.... فالفيدرالية تعني مجرد تميز الاكراد في اقليمهم مع بقاء عراق موحد له سياسية واحدة وروح مشتركة مندمجة وامن مشترك فان الحزب الاسلامي العراقي يقرها استثناءً ونزولاً عند الضرورة المتولدة للرغبة الكردية في ذلك والعواطف الضاغطة وينزلها منزلة نظام الولايات في دول صدر الاسلام والا فان الاصل انما تعميم روح الانتماء الى امة اسلامية واحدة جامعة تتعالى على القوميات لكننا نتخوف



ان يكون هذا الشعار الفدرالي الحاضر مجرد مرحلة من مراحل الانفصال والاستقلال في مخطط الاحزاب الكردية وليس هو المنتهى....⁽¹²³⁾، ويبرهن الحزب الإسلامي ((ان من نقاط القوة في الانتماء الاسلامي العراقي في اعتبار الطرح هو خير خطاب موجه لدعاة القومية فان الجامع المشترك الوحيد والصحيح الذي يجمع بين العرب والاكرد والتركمان هو الاسلام فسيشعر الكردي والتركمانى بهذه الرابطة العظيمة....اذن ان طرحنا الاسلامي سيتفرغ عنه حل لمشكلة العراق الدائمة التي لم يحلها القتال والتضييف لان المعادلة العربية الكردية السنية الشيعية وماقترضه من تعايش سلمي في جو الحرية ليس لها حل الا بالاسلام....⁽¹²⁴⁾).

وبخصوص موقف منظمة العمل الاسلامي من القضية الكردية فهو واضح من خلال ابقاء المنظمة حيّزاً واسعاً من المرونة لما نستطيع ان نسميه المسائل العقدية في القضية العراقية بصورة عامة وهذا ما عكسه موقفها تجاه ما سمي بالمؤتمر العراقي الموحد الذي ضم مجموعة من الأحزاب المعارضة للنظام السياسي قبل عام 2003 اذ انه في ظل الإصرار الكردي على الفيدرالية عبرت المنظمة عن مساندتها لمطلب الأخوة الكرد، وتذهب في ذلك الى القول: ((يجب الإقرار بالحقوق السياسية والإدارية والثقافية للشعب الكردي المسلم في إطار العراق الواحد والشعب الموحد ولا يحق لأحد التفريق بأي حق من هذه الحقوق او التي تجاوز عليها وسحقها تحت أي ذريعة كذلك يلزم احترام ارادة الشعب الكردي واختياره في اطار وحدة الشعب العراقي والاقرار للشعب الكردي بحق تقرير المصير في اطار وحدة العراق....⁽¹²⁵⁾).

في حين يذهب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق إلى ابعد من ذلك فقد عبر عن موقفه تجاه تلك القضية في البيان التأسيسي الذي أعلن عن قيامه خلال المؤتمر الاول الذي عقد في السابع عشر من تشرين الثاني



/ نوفمبر عام 1982 في طهران ليصف حاله الضعف والحرمان التي يعانيها الأكراد بحسب وصفه، كما بين المجلس إن الإسلام بمبادئه يكفل تحقيق ما اسماء بالكرامة والاستقلال للأكراد⁽¹²⁶⁾ وفي العام 1992 صرح زعيم المجلس السيد محمد باقر الحكيم بأن العراق بلد عربي وإسلامي وجزء من الأمة العربية ودعا إلى وحدة العراق شعباً وترباً⁽¹²⁷⁾ وفي معرض حديثه عن الفيدرالية في نيسان 1993 يقول الحكيم: ((بالنسبة للفيدرالية نحن نعتقد أن طرحها في هذه الفترة كان سابقاً لأوانه، أصل فكرة الفيدرالية لاتعني التجزئة بل قد تكون حلاً لبعض المشكلات لهذا البلد أو ذاك))⁽¹²⁸⁾. حرص المجلس الأعلى في سياق سياسته العامة أن يركز على تقوية العلاقة مع الأكراد ومن يمثلهم سياسياً انطلاقاً من ثابت يحكم المعارضة العراقية وهي أنها معارضة ذات ثقل إسلامي كردي⁽¹²⁹⁾ كما دخل المجلس وفي سياق ذلك في ائتلاف ضم العديد من الأحزاب الكردية وذلك من أجل تنسيق المواقف ضمن ذلك الإطار الإسلامي الكردي⁽¹³⁰⁾.

في حين أظهرت الحركة الإسلامية في كردستان اهتماماً هي الأخرى بالقضية الكردية ويتوضح ذلك الاهتمام من خلال سعي الحركة إلى التعريف بها وهو ما دفع مرشدها الشيخ عثمان عبد العزيز إلى مقابلة الملك فهد بن العزيز ملك السعودية عام 1993 فضلاً عن لقاءاته المتكررة مع رئيس وزراء تركيا نجم الدين أربكان في عام 1996 ونشره مقالات عدة في مجلات مختلفة حول تلك القضية وتلقت تلك الجماعة العديد من البرقيات التي أبرقتها شخصيات إسلامية عالمية عبرت من خلالها عن تعاطفها مع هموم تلك الجماعة في سبيل إيجاد حل لتلك القضية⁽¹³¹⁾ كما قامت الحركة بفتح معارض فوتوغرافية في معظم الدول الإقليمية والأوروبية عرضت من خلالها صوراً توضح تطورات القضية الكردية⁽¹³²⁾ ودأبت الحركة كذلك إلى



المشاركة في معظم المؤتمرات التي كانت تخصص لبحث قضية العراق ومنها المؤتمر الذي عقد في نيويورك في الولايات المتحدة الامريكية في الثلاثون من تشرين الثاني عام 1999 اذ طالب ممثلوا الحركة باقامة الفيدرالية في كردستان العراق ومما جاء في كلمة الحركة في ذلك المؤتمر : ((نؤكد على حقوق الشعب الكردي كاملة وذلك بإقامة نظام فيدرالي أي ضمن عراق موحد....))⁽¹³³⁾.

اما الاتحاد الاسلامي الكردستاني فقد نظر الى القضية الكردية نظرة اسلامية على أساس ان للانسان حق في الحياة الحرة الكريمة ولايجوز ان يظلم الإنسان لمجرد لغته ولونه وعنصره⁽¹³⁴⁾ وعلى هذا الاساس حاول الاتحاد الإسلامي وبشتى السبل التعريف بها بين المجتمعات والمراكز الاسلامية فقد شرع تنظيم العديد من المؤتمرات والاجتماعات في الدول الاسلامية الاوربية وبمشاركة واسعة لمعظم المراكز والحركات والمنظمات الاسلامية⁽¹³⁵⁾، كما ويرى الاتحاد الاسلامي انه من الواجب على المجتمع ايقاف نزيف الدم الذي سال بين العرب والأكراد الذين عاشوا سوية لمئات السنين ولكي لا تهدر ثروات الشعب العراقي ولقطع الطريق امام تدخلات القوى الإقليمية والأجنبية وإفشالا لمخططاتها يرى الاتحاد الاسلامي وجوب وضع حل عادل ودائم لها وينظر الى الفيدرالية بانها حل مناسب في المرحلة الآنية لتأمين حقوق الأكراد في اطار موحد من وجهة نظره⁽¹³⁶⁾، كما تبني الاتحاد الإسلامي في مرحلة تاريخية من مراحل تلك القضية اسلوب التنقيف العام والارشاد باعتبار ان القضية الكردية هي ورقة الغرب للضغط على الحكومة المركزية في بغداد⁽¹³⁷⁾.

ويمكن ان نقف على بعض من مواقف القيادات الاسلامية العراقية تجاه تلك القضية فألاب الروحي للاخوان المسلمين في العراق الشيخ امجد الزهاوي تلك الشخصية الكردية الاصل لم تعطي اهتماماً بها في حين ركز



اهتمامه على قضايا اسلامية اخرى ومنها القضية الفلسطينية⁽¹³⁸⁾، وثمة رأي مطروح في ان سبب عدم اهتمام الزهاوي بالقضية الكردية راجع الى تاثير الشيخ محمد محمود الصواف الذي كان ملازماً له وذا تاثير كبير عليه⁽¹³⁹⁾ لكن وخلال تتبعنا لتلك الشخصية يظهر لنا موقف للزهاوي وخلال العام 1966 واثاء احتدام المعارك بين الجيش العراقي وقوات الحركة الكردية وتحديداً في أيار من ذلك العام قام الزهاوي بارسال برقية الى الرئيس عبد الرحمن عارف ورئيس حكومته عبد الرحمن البزاز عبر فيها عن تأييده للتقدم الذي حققته القوات العراقية في تلك المعارك⁽¹⁴⁰⁾، اما فيما يخص موقف السيد محسن الحكيم من القضية الكردية⁽¹⁴¹⁾، فقد عبر عن انزعاجه من الطريقة التي عاملت بها الحكومة المركزية الأكراد خلال تلك المرحلة من عمر العراق⁽¹⁴²⁾ فقد حاول عبد السلام عارف اثاء الحرب التي اندلعت بين الطرفين الحصول على فتوى من علماء الدين تبيح مقاتلة الأكراد⁽¹⁴³⁾ وتبع عارف في توجهه ذلك حكومة احمد حسن البكر⁽¹⁴⁴⁾ إذ عبر عن رغبتهما في ان يقوم الحكيم بإصدار فتوى في ذلك الخصوص الا ان الحكيم رفض القتال ضد الأكراد⁽¹⁴⁵⁾ وبعد تجدد القتال في صيف عام 1964 رفض الحكيم رجاء الحكومة إعتبار الحرب ضد الأكراد مشروعة وكان ذلك الرفض ذي أهمية سياسية كبيرة وعلل سبب ذلك التوجه بأنه لايمكن ان يفرق بين مكونات الشعب⁽¹⁴⁶⁾. ربما يكون موقف الحكيم هذا هو نوع من رد الجميل تجاه موقف الملا مصطفى البارزاني والذي كان قد أرسل في وقت سابق برسالة الى الحكيم بين له فيها ان عبد السلام عارف كان قد خاطبه برسالة حاول عارف من خلالها استمالة البارزاني في مناهضة الشيعة المعارضين الذين كانوا بنظر عارف يشكلون الخطر الأكبر والاهم، وقد حاول البارزاني ان يفهم الحكيم من خلال هذه الرسالة ان عارف رئيس



الدولة قد خان أبنائه في سبيل تثبيت سلطته فضلاً عن كونه قد أبدى استعداداً لبيعهم لان الظرف السياسي انذاك كان يناسبه حسب وجهة نظر البارزاني⁽¹⁴⁷⁾ وفيما يتعلق بموقف الشيخ محمد رضا الشيباني فقد انتدب من قبل الحكومة العراقية في عهد الرئيس عبد السلام عارف لاعادة الثقة بين العرب والاكرد من خلال ترأسه لوفد شعبي ضم في عضويته كل من فائق السامرائي وفيصل حبيب الخيزران وحسين جميل للتباحث مع ممثلي البارزاني⁽¹⁴⁸⁾، فضلاً عن ذلك قام الشيباني بتوجيه مذكرة الى حكومة عبد الرحمن البزاز تضمنت شرح للاوضاع السياسية في العراق خلال تلك المرحلة ومنها القضية الكردية كما احتوت المذكرة على توصيات بحقن الدماء واعادة الطمأنينة والسلام الى الشمال وأكدت على ان العرب والاكرد شركاء في الوطن الواحد اضافة الى ذلك طالبة المذكرة بمنح الاكرد مطالبهم والعمل بالادارة اللامركزية ضمن الوحدة العراقية⁽¹⁴⁹⁾ ومما قاله الشيباني: ((لاشك ان صيانته الوحدة الوطنية وحقن الدماء واعادة الامن والسلام الى ربوعنا في الشمال العزيز يتطلب منا درساً دقيقاً للقضية الكردية التي طال عليها الامد....))⁽¹⁵⁰⁾. اما المرجع الديني على كاشف الغطاء وصف الصراع بالفتنة الانفصالية في الشمال قائلاً: ((والله انها الفتنة التي تنشق بها عصا المسلمين وتراق بها دماء المؤمنين ويطاع بها الشيطان فليتنق الله من اسعر نارها وشب لظاها....))⁽¹⁵¹⁾ وكانت تلك الفتوة قد تصدرت افتتاحيات بعض الصحف ولا بد من الاشارة الى ان كاشف الغطاء كان قد ختم فتواه تلك بالدعوة الى الاخوة العربية الكردية والتعاون وتجنب المكائد التي تثار من قبل الاطراف الخارجية⁽¹⁵²⁾ وبعد عودة الرئيس عبد السلام عارف من مؤتمر القمة العربية الذي عقد في القاهرة 1964 وجه كاشف الغطاء برقية معلناً فيها وقوفه الى جانبه ضد ما أسماها الفتنة الهدامة⁽¹⁵³⁾. وفيما يتعلق بموقف الشيخ محمد محمود الصواف فانه غامض



ولم يتوضح حتى في مذكراته التي اصدرها⁽¹⁵⁴⁾ وهناك رأي يرجح ان موقف الصواف كان سلبياً من القضية الكردية⁽¹⁵⁵⁾ حتى ان بعض المقربين منه ممن كانوا يعملون في المجال الدعوي الاخواني يتهمونه بأنه كان يعمل على إعلاء القومية العربية تحت غطاء الاسلام⁽¹⁵⁶⁾ ومن المواقف الاخرى تجاه القضية الكردية البرقية التي رفعها بعض علماء الدين في الموصل الى الرئيس عبد السلام عارف ايدوا من خلالها سياسة عارف في سعيه الى تحقيق الوحدة⁽¹⁵⁷⁾ فضلاً عن ذلك يمكن ان ندرج موقف الشيخ محمد عبد الرحمن السند احد علماء الدين في البصرة من ضمن مواقف قادة العمل الاسلامي في العراق ففي سؤال وجه له حول حكم الاسلام في القائمين على الحركة الكردية فكان جوابه : ان دعا القائمين على الحركة الكردية العودة الى الحكومة التي أكد بأنها سوف تغفو عنهم لكون ما قاموا به يعد خروجاً على سلطان الحكومة المركزية التي هي راعية البلاد⁽¹⁵⁸⁾.



الخاتمة

نالت القضية الكردية اهتمام الرأي العام ومنها التيار الاسلامي العراقي الذي مثلته مجموعة من الاحزاب والتنظيمات الاسلامية فضلا عن قيادات ذلك التيار وبرز النتائج التي توصلت اليها دراستنا يمكن تحديدها بالنقاط التالية :-

- 1- لم يهمل التيار الاسلامي العراقي القضية الكردية من اهتماماته بل اخذت حيزا كبيرا من ذلك الاهتمام.
- 2- تباينت مواقف التنظيمات والاحزاب الاسلامية من تلك القضية باختلاف توجهاتها القومية والدينية.
- 3- لم تنطرق بعض الاحزاب الدينية في مناهجها وخلال مراحل تكوينها الاولى الى القضية الكردية ومنها جماعة الاخوان المسلمين وحزب التحرير الاسلامي وحزب الدعوة الاسلامية.
- 4- اعتمدت بعض الاحزاب الاسلامية على حلول مرحلية لمعالجة القضية الكردية ومنها تطبيق الفيدرالية على الرغم من كون ذلك الحل كان موضع اختلاف فيها بين تلك الاحزاب.
- 5- اما الشخصيات الاسلامية العراقية البارزة في ميدان العمل الاسلامي العراقي فهي الاخرى كانت متباينة في مواقفها تجاه بعض تطورات تلك القضية فمنهم من كان مؤيدا لسياسات الحكومات العراقية في حين كان البعض الاخر رافضا لها.



The Attitude of the Islamic Movement in Iraq Towards the Kurdish Cause 1949-2003 A Historical Study

Dr. Megwel Mohammed Al-Geedy

*Lecturer, Department of History, College of Education, Mosul
University*

Abstract

The Kurdish Cause is regarded as one of the most important issues in the modern and contemporary history of Iraq. Most of the Iraq governments failed to solve it. It has gained a lot of attention from the Iraqi Islamic movement which represented a group of the Islamic organizations. Their attitude towards this cause was different according to their religious and national orientations some of these attitudes were ambiguous. However, it might be said here that some of these Islamic organizations attempted to adopt certain solution which were seen as suitable solutions. Among these solutions is federation which came to the surface after the events of 1991. Generally it is possible to say that the Iraqi Islamic movement did not neglect this cause, because it aimed at maintaining the social texture strong among the different sects of the Iraqi people of which they are considered an indivisible part.



الهوامش والمصادر

1. ماجد عبد الرضا: "أضواء على القضية الكردية"، مجلة الثقافة الجديدة، (بغداد)، العدد (2)، تشرين الثاني 1969، ص 7.
2. احمد عبد الرحيم مصطفى: " الاكراد والوحدة الوطنية في العراق"، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد (23)، المجلد (71)، 1971، ص 28.
3. مجيد خدوري: العراق الجمهوري، ط1، مطبعة امير، (ايران، 1988)، ص 234.
4. توماس بوا، الاكراد، ترجمة محمد تيسير خان، ط1، دار الفكر العربي المعاصر، (بيروت، 2001)، ص 204، هو محمود بن الشيخ سعيد بن الشيخ كاك أحمد ولد عام 1881 درس العلوم الدينية وقاد مجاميع المسلحين الكردية في معارك الشعبية جنوب العراق عام 1915 وبعد انتهاء الحرب ثار ضد البريطانيين عام 1916 وبعد ذلك ثار ضد البريطانيين والحكومة العراقية خلال الاعوام 1922، 1927، 1930، 1931 واعلن نفسه ملكا على كردستان توفي عام 1956. أحمد محمد أمين قادر، موقف مجلس النواب العراقي من القضية الكردية 1925، 1945، مطبعة مؤسسة سردم (السليمانية، 2007) ص 19.
5. عبد الحسين مهدي عواد، محنة العراق الى اين، دراسة في مآسي القيادة العراقية الحديثة، ط1، مؤسسة المعارف للمطبوعات، (بيروت، 2004)، ص 107.
6. صلاح سعد الله، المسألة الكردية في العراق، ط2، دار المثني للطباعة والنشر، (بغداد، 2003)، ص 85.
7. بوا، المصدر السابق، ص 206.
8. ماجد عبد الرضا: القضية الكردية في العراق، ط1، منشورات الطريق الجديد، (بغداد، 1975)، ص 70.
9. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الاوسط منذ بداياتها حتى عام 1991، مطبعة اطلس، (القاهرة، 1992)، ص 156.
10. بوا، المصدر السابق، ص 206، هو احمد بن شيخ احمد البارزاني ولد عام 1892 وفي اعقاب اعدام اخيه عبد السلام البارزاني على يد الاتراك عام 1914 تولى زعامة عشيرته توفي عام 1969. قادر، المصدر السابق، ص 22، هامش رقم (39).



11. سعد الله، المصدر السابق، ص 89.
12. شيرزاد زكريا محمد، الحركة القومية الكردية في كردستان العراق 8 شباط 1963 -17 تموز 1968، ط1 مطبعة وزارة التربية (أربيل، 2006)، ص 22.
13. خدوري، المصدر السابق، ص 236.
14. بوا، المصدر السابق، ص 207.
15. محمد، المصدر السابق، ص 29.
16. عواد، المصدر السابق، ص 110.
17. عواد، المصدر السابق، ص 110.
18. للتفاصيل عن تلك الصحيفة. أنظر : فرهاد محمد احمد، جريدة خه بات النضال 1909-1961، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الموصل 2007.
19. من مواليد بغداد 1914 عمل معلماً في بداية حياته دخل الكلية العسكرية تخرج منها عام 1932 شارك في حرب فلسطين عام 1948 مسؤول اللجنة العليا لتنظيم الضباط الاحرار قاد ثورة 14 تموز 1958 والتي انتهت النظام الملكي قتل في شباط 1963. للتفاصيل انظر : هادي حسين عليوي، عبد الكريم قاسم الحقيقة، دار الحرية للطباعة، (بغداد، 1990).
20. احمد السيد تركي: "القضية الكردية في العراق"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، العدد (135)، نيسان 1999، ص 119.
21. عواد، المصدر السابق، ص 110.
22. في حقيقة الامر لم يتم انشاء مجلس قيادة الثورة بعد ثورة تموز 1958 على الرغم من انه قد اثير موضوع تشكيله وذلك لتفويت الفرصة على كل من قاسم وعارف للانفراد في السلطة ووضعها امام الامر الواقع الا انه وبعد مفاتحة قاسم جعل تحقيق ذلك الامر مرهون بموافقة عارف الذي لم يوافق عليه الا بعد ان رأى قوة سلطة قاسم ولكن لم يتم تشكيل ذلك المجلس لان كلا من عارف وقاسم لم يوافقا عليه واكتفيا بتشكيل مجلس السيادة وقد عدَّ الكثيرون ان احد اسباب انحراف ثورة تموز هو في عدم تشكيل ذلك المجلس. عبد الفتاح علي البوتاني،



- التطورات السياسية الداخلية في العراق 14 تموز 1958 - 8 شباط 1963، ط1، مطبعة خاني (دهوك، 2007)، ص 64.
23. مصطفى، المصدر السابق، ص 37.
24. محمود الدرة، القضية الكردية، ط2، منشورات دار الطليعة، (بيروت، 1966)، ص 297.
25. تركي، المصدر السابق، ص 119.
26. سعد الله، المصدر السابق، ص 104.
27. الدرة، المصدر السابق، ص 314.
28. كاظم حبيب، لمحات من نضال حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق، ط2، منشورات ناراس، (اربيل، 2005)، ص 300.
29. من مواليد بغداد 1921، انهى دراسته الثانوية في مدرسة الكرخ عام 1928 دخل الكلية العسكرية وتخرج منها عام 1941 برتبة ملازم ثان قائد ثورة تموز 1958 الى جانب عبد الكريم قاسم قتل في حادث تحطم طائرته العسكرية في البصرة في نيسان 1966. أنظر: طالب الحسن، اغتيال الحقيقة عبد السلام عارف واشكالية الكتابة في تاريخه السياسي، ط1، دار أور للطباعة والنشر، (بيروت، 2004)، للتفاصيل أنظر: أحمد فوزي، عبد السلام محمد عارف سيرته محاكمته مصرعه، ط1، مطبعة الديواني، (بغداد، 1989).
30. محمد، المصدر السابق، ص 149.
31. علي كريم سعيد، عراق 8 شباط 1963، من حوار المفاهيم الى حوار الدم مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، ط3، مطبعة المعارف، (بغداد، 2005)، ص 257.
32. مصطفى، المصدر السابق، ص 37.
33. للتفاصيل عن تلك الاسباب، انظر. مذكرات علي كمال عبد الرحمن، 1998، تقديم وتحقيق جمال بابان (بغداد، 2001).
34. محمد، المصدر السابق، ص 257.
35. رئيس الجمهورية العراقية 1966-1968 شغل منصب رئيس اركان الجيش العراق في عهد شقيقه عبد السلام عارف، لعب دوراً كبيراً في حرب حزيران 1967 ضد اسرائيل، شارك في مؤتمر القمة العربي في تموز 1967 اطيح به بانقلاب عام 1968 من قبل حزب البعث العربي الاشتراكي بقيادة احمد حسن البكر، سعد



سعدي، معجم الشرق الاوسط، ط1، دار الجيل العربي (بيروت، 1998)، ص 274.

36. محمد، المصدر السابق، ص 264.

37. ولد في بغداد عام 1913 درس في مدارسها الابتدائية درس الحقوق أكمل دراسته في لندن تقلد عدة وظائف ابرزها عميد كلية الحقوق عام 1955، اعتقل أكثر من مرة بسبب نشاطه السياسي خلال ثورة مايس عام 1941، وخلال حركة عبد الوهاب الشواف في الموصل 1959، توفي عام 1973، للتفاصيل عن هذه الشخصية ودورها الفكري والسياسي انظر : كريم محمد المشهداني، عبد الرحمن البزاز دوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة 17 تموز 1968، ط1، منشورات مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، 2002).

38. المصدر نفسه، ص 189.

39. خدوري، المصدر السابق، ص 340.

40. محمد، المصدر السابق، ص 280.

41. سعد الله، المصدر السابق، ص 105.

42. مصطفى، المصدر السابق، ص 38.

43. سعد الله، المصدر السابق، ص 105.

44. جلال عبد الله معوض : " القوى الاجنبية ومشكلة الاقليات في الوطن العربي والخليج العربي "، مجلة التعاون، (السعودية)، العدد (6)، ابريل 1987، ص 141.

45. حنا يوسف فريج : " المسألة القومية الكردية في العراق والتدخل الاجنبي في المنطقة "، مجلة دراسات سياسية (امريكا)، السنة الثالثة، العدد (1)، 1993، ص 22-23.

46. منذر الفضل، دراسات حول القضية الكردية ومستقبل العراق، ط2، (مطبعة وزارة التربية، اربيل، 2004)، ص 225.

47. علي المؤمن، " سنوات الجمر مسيرة الحركة الاسلامية في العراق 1957-1986 "، ط3، المركز الاسلامي المعاصر، (بيروت، 2004)، ص 11.



48. للتفاصيل عن تلك الحركات، أنظر: مايكل بوهلي، الشبكة الاصولية (تعريف بالمنظمات الاصولية في العالم)، ترجمة فريدون كاكه يي، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، (السليمانية، 2001).
49. المصدر نفسه، ص 13.
50. ايمان عبد الحميد محمد الدباغ، جمعية الاخوة الاسلامية في العراق 1949-1954، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الموصل 2005، ص 23.
51. للتفاصيل عن هذه الشخصية انظر : ذنون حسين يونس الطائي، الاتجاهات الاصلاحية في الموصل منذ اواخر القرن التاسع عشر وحتى تاسيس الحكم الوطني، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الموصل 1990؛ مجول محمد محمود جاسم، علماء الدين الاسلامي في الموصل ومواقفهم تجاه ابرز القضايا الوطنية والقومية 1921-1958، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل 2001.
52. جاسم محمد عبد الله نجم اللهبي، محمد محمود الصواف 1915-1992، نشاطه الديني والسياسي، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الموصل، 2005، ص 54.
53. الدباغ، المصدر السابق، ص 56.
54. عن تلك الفروع والشعب أنظر : محسن عبد الحميد، تاريخ جماعة الاخوان المسلمون في العراق 1945-1965، (د.م، د.ت).
55. ولد في قرية اجزم بفلسطين 1909 تلقى تعليمه الاولي في قريته ثم التحق بالازهر لاكمال دراسته عمل مدرساً وقاضياً في مدارس ومحاكم فلسطين توفي عام 1977. بشار حسن يوسف، الحركات الاسلامية في المشرق العربي 1945-1991، دراسة تاريخية سياسية، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل 2005، ص 42.
56. عبد الجبار حسن الجبوري، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي 1908-1958، دار الحرية للطباعة، (بغداد، 1977)، ص 200.
57. المصدر نفسه، ص 201.
58. الدباغ، المصدر السابق، ص 227.



59. قام بتوقيع طلب اجازة حزب التحرير كل من الشيخ عبد العزيز البدرى وابراهيم مكي ابراهيم وابو علي حسين الدبوني وآخرون حسن السعيد، نواظير الغرب صفحات من ملف علاقة اللعبة الدولية بالبعث العراقي 1948-1968، ط1، (بيروت، 1992)، ص 248.
60. رسول محمد رسول، الوهابيون والعراق عقيدة الشيوخ سيوف المحاربين، ط1، رياض الرئيس للكتب والنشر، (بيروت، 2005)، ص 220.
61. بوتاني، المصدر السابق، ص 302-309.
62. المؤمن، المصدر السابق، ص 26.
63. احمد الموصلي، موسوعة الحركات الاسلامية في الوطن العربي وتركيا وايران، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2004)، ص 373.
64. صلاح الخرسان، حزب الدعوة الاسلامية حقائق ووثائق، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (دمشق، 1999)، ص 54.
65. المؤمن، المصدر السابق، ص 35.
66. المصدر نفسه، ص 37.
67. بوتاني، المصدر السابق، ص 203.
68. محسن عبد الحميد، الحزب الاسلامي العراقي، مرحلة التأسيس 1960، دار النور، (بغداد، د.ت)، ص 6.
69. المصدر نفسه، 19.
70. بوتاني، المصدر السابق، ص 32.
71. خدوري، المصدر السابق، ص 196.
72. عبد الحميد، الحزب الاسلامي العراقي، ص 6.
73. بوتاني، المصدر السابق، ص 306.
74. جريدة الفيحاء (الحلة)، العدد (8)، تشرين الثاني 1960.
75. خدوري، المصدر السابق، ص 197.
76. عادل رؤوف، العمل الاسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، قراءة نقدية لمسيرة نصف قرن 1950-2000، ط3، المركز العراقي للدراسات والاعلام، (دمشق، 2000)، ص 326.



77. المصدر نفسه، ص 339.
78. المؤمن، المصدر السابق، ص 384.
79. محمد صادق أمين : ملف المعارضة العراقية بين الماضي والمستقبل، (د.، د.ت)، ص 1.
80. علي الشمراني، صراع الاضداد المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، ط1، دار الحكمة، (لندن، 2003)، ص 159.
81. المصدر نفسه، ص 158.
82. هيثم غالب الناهي، خيانة النص في الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، قراءة نقدية في رواية الحديث والتاريخ، ط1، الدار الاندلسية، (لندن، 2002)، ص 284.
83. رؤوف، المصدر السابق، ص 318.
84. المصدر نفسه، ص 408.
85. شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ط1، مطبعة دار الحكمة (لندن، 2000)، ص 180.
86. رؤوف، العمل الاسلامي في العراق، ص 114.
87. العجلي، المصدر السابق، ص 180.
88. منشورات مكتب الاعلام للاتحاد الاسلامي في كردستان، توجهات ميدانية للامن العام، ط1، مطبعة وزارة التربية، (اربيل، 1997)، ص 20.
89. محمد سيد نوري البازياني، مستقبل الحركة الاسلامية في كردستان العراق، ط1، مكتبة التفسير، (اربيل، 2006)، ص 90.
90. الاتحاد الاسلامي في كردستان (نظرات ومواقف)، منشورات مكتب الاعلام للاتحاد الاسلامي الكردستاني، مطبعة الثقافة، (اربيل، 1997)، ص 10.
91. المكتب السياسي للاتحاد الاسلامي في كردستان، الاتحاد الاسلامي الكردستاني، منطلقات ومواقف، (د.م، د.ت)، ص 3.
92. المصدر نفسه، ص 4.
93. شيخ عشيرة زوبع ولد عام 1840 عرف بعدائه للانكليز شارك في معارك عدة ضدهم توفي عام 1928، للتفاصيل : أنظر عبد الحميد العلوجي وعزيز جاسم الحجية، الشيخ ضاري قاتل لجمان في خان النقطة، ط1، مطبعة سعد، (بغداد، 1968).
94. الاتحاد الاسلامي، نظرات ومواقف، ص 3.



95. للتفاصيل عن هذه الشخصية ومواقفها، انظر : مجول محمد محمود جاسم العكدي، الشيخ أمجد الزهاوي 1883-1967 دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2004.
96. المؤمن، المصدر السابق، ص 50.
97. كاظم احمد ناصر المشايخي، الامام امجد بن محمد سعيد الزهاوي فقيه العراقيين والعالم الاسلامي، ط1، المعهد العالي للفكر الاسلامي، (فيرجينيا، 1996)، ص 253.
98. خدوري، المصدر السابق، ص 197.
99. المؤمن، المصدر السابق، ص 51.
100. حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، ج3، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 1998)، ص 178.
101. اسحاق نقاش، شيعة العراق ترجمة عبد الاله النعيمي، ط1، دار المدى للثقافة النشر، (دمشق، 1996)، ص 115-158.
102. حامد البياتي، شيعة العراق بين الطائفية والشبهات في الوثائق السرية البريطانية 1963-1966، ط1، مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع، (لندن، 1997)، ص 159.
103. المطبعي، المصدر السابق، ص 178.
104. للتفاصيل، انظر : اللهبي، المصدر السابق.
105. عبد الرحمن اسبينداري، الاخوان المسلمون والقضية الكردية مجموعة مقالات منشورة، مطبعة زانا (دهوك، 2005)، ص 17-18.
106. ميفان عارف عبد الرحمن، الاحزاب السياسية العراقية والقضية الكردية 1946-1970، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الموصل، 2007، ص 120.
107. عبد الرحمن اسبينداري، الجماعات الاسلامية والقضية الكردية مطبعة زانا (دهوك، 2004)، ص 68.
108. جوزيف براودي، العراق الجديد، ترجمة نمير عباس مظفر، ط1، المؤسسة العربية للدراسات، (بيروت، 2004)، ص 147.



109. بوتاني، المصدر السابق، ص 200.
110. عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 112.
111. اسبينداري، الجماعات الاسلامية، ص 33.
112. عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 227.
113. جمال نبز، المستضعفون الكرد واخوانهم المسلمون، ط1، منشورات كورد نامه، (لندن، 1997)، ص 52.
114. المؤمن، المصدر السابق، ص 518.
115. ولد في النجف عام 1939 جمع بين الدراستين الدينية والاكاديمية، حصل على الماجستير في الفقه في جامعة بغداد ينحدر من اصول ايرانية تتلمذ على يد كبار المراجع الدينية من امثال محسن الحكيم والخوئي ارتبط بحزب الدعوة عام 1962 هاجر الى ايران واصبح ناطق رسمي للحزب عام 1980 له عدة مؤلفات، المؤمن، المصدر السابق، ص 517.
116. نبز، المصدر السابق، ص 53.
117. الخرسان، المصدر السابق، ص 379.
118. عبد الوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر، ط1، دار المدن للثقافة والنشر، (دمشق، 2002)، ص 322.
119. عبد الحميد، الحزب الاسلامي مرحلة التأسيس، ص 9.
120. عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 224.
121. اسبينداري، الاخوان المسلمون، ص 27.
122. اسبينداري، الجماعات الاسلامية، ص 27.
123. مجلة المسار، (بغداد)، العدد (2)، 15 أب 2004، ص 92.
124. مجلة المسار، (بغداد)، العدد (1)، 15 تموز 2004، ص 56.
125. رؤوف، المصدر السابق، ص 281.
126. المؤمن، المصدر السابق، ص 592.
127. نبز، المصدر السابق، ص 52.
128. رؤوف، المصدر السابق، ص 327.
129. المصدر نفسه، ص 528.
130. سليمان شفيق، " الاكراد "، في الملل والنحل والاعراف التقرير السنوي الخامس 1998، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، (القاهرة، 1998)، ص 163.



131. أدريس سيوه ريلس، التوجه الإسلامي في جنوب كردستان 1946-1991 دراسة تاريخية في الأعمال والنشاطات والأحزاب والجمعيات الإسلامية، ط1، (د.م، 2006)، ص314.
132. البازياني، المصدر السابق، ص 150.
133. رؤوف، المصدر السابق، ص 412.
134. منشورات الاتحاد الإسلامي في كردستان، توجيهات ميدانية للأمين العام، ط1، مطبعة وزارة التربية، (أربيل، 1997)، ص 43.
135. الاتحاد الإسلامي، نظرات ومواقف، ص40.
136. الفيدرالية والاستفتاء في نظر يه ككرتوو، ترجمة قسم الثقافة، المركز الثالث، (د.م، د.ت)، ص5.
137. خالد سليمان الفهداوي، القضية الكردية والحل المنشود التاريخ - الواقع - المستقبل، ط1، الاوائل للنشر والتوزيع، (دمشق، 2006)، ص 29.
138. اسبينداري، الجماعات الإسلامية، ص 48.
139. نبز، المصدر السابق، ص 133.
140. جريدة البلد، (بغداد)، العدد (605)، 24 مايس 1966.
141. حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق 1914-1990، دار الثقافة للطباعة والنشر (قم، 1990)، ص 353.
142. شبلي الملائط، تجديد الفقه الإسلامي محمد باقر الصدر، بين النجف وشيعة العالم ن ط1، دار النهار للنشر، (بيروت، 1998)، ص 26.
143. محمد، المصدر السابق، ص 274.
144. 1914-1982، عسكري وسياسي رئيس الجمهورية 1968-1979 شارك في ثورة تموز 1958 وشارك في الانقلاب ضد عبد الكريم قاسم يحيى وزيراً للدفاع في عام 1963، قاد انقلاب تموز 1968، تسلم رئاسة الجمهورية، سعدي، المصدر السابق، ص 145. الفضل، المصدر السابق، ص 309.
145. فرهاد ابراهيم، الطائفية والسياسية في العالم العربي نموذج الشيعة في العراق، (رؤية في موضوع الدين والسياسة في المجتمع العربي المعاصر)، ترجمه عن



- الألمانية مركز دراسات التفاعل الثقافي، ط1، مطبعة مدبولي، (القاهرة، 1996)، ص 299.
146. جريدة الشعب (بغداد)، العدد (417)، 11 حزيران 1963.
147. الحسن، المصدر السابق، ص 270-271.
148. العقيد الركن أحمد الزيدي، البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية، ط1، دار الروضة للطباعة والنشر، (بيروت، 1990)، ص 85.
149. الحسن، المصدر السابق، ص ص 373.
150. محمد، المصدر السابق، ص 247.
151. البياتي، المصدر السابق، ص 170.
152. جريدة البلد (بغداد)، العدد (409)، 22 ايلول 1965.
153. أنظر، محمد محمود الصواف، من سجل ذكرياتي، ط1، دار الاعتصام، (القاهرة، 1987).
154. اسبيندري، الاخوان المسلمون، ص 57.
155. اسبيندري، الاخوان المسلمون، ص 58.
156. نبز، المصدر السابق، ص 131.
157. وقع تلك البرقية كل من محمد علي الياس العدواني، عبد العزيز محمود، نعمان حسين، شمس الدين السيد حاتم، شاكر أحمد النعمة، صديق ملا محمد، ذنون يونس البدراني، علي الشمالي، يونس شيت، الحاج محمد عمر، الحاج رشيد عبد الله الامام، ملا عطا اسماعيل، ابراهيم الحاج خلف، ثامر علي، حسن احمد، احمد حسن السبعائي، علي عبد الله، جريدة الكشكول، (الموصل) العدد (332)، 22 ايار 1964.
158. جريدة الوطن (بغداد)، العدد (277) 20 حزيران 1965.


